

## أقباط مصر في العصر المملوكي

أ.م.د. نزيب حاتم نروقي

كلية الآداب - الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: أقباط، مصر، عرب، مملوكي.

## الملخص:

يعد الأقباط من سكنة مصر الأصليين والذين كانت لهم أصولهم وعاداتهم وتقاليدهم قبل أيام الفتح الإسلامي لهذه البلاد وقد تعامل معهم القادة المسلمين وفقاً للبيئة التي سكنوها وموقفهم من الدين الإسلامي بما يخص أمور الجزية وتوفير الحماية لهم.

## المقدمة:

يتعذر على دارسي تاريخ مصر أن يحيطوا بعلاقة العرب المسلمين بالقبط من كافة جوانبها إذا لم يضعوا عامل التفاعل الحضاري بين ثقافة العرب الفاتحين وثقافة القبط في المكان الصحيح بين مجمل العوامل الرئيسية التي أسهمت في وجود مجتمع من المسلمين والقبط يتميز بدرجة عالية من التجانس والتماسك، ولذا جاء تسليطنا على الحقبة التاريخية التي شغلها الأقباط كون هذا المكون الاجتماعي قد ترك أثره الواضح في تاريخ مصر وكيفية تعامل قادة الفتح الإسلامي معه انتهاءً بوضعهم وسياسة السلاطين المماليك الذين حكموا الأمة الإسلامية بعد سقوط الخلافة في بغداد.

تألف البحث من عدة مباحث سلط الضوء فيها على أوضاع الأقباط في الدولة المملوكية إذ ركز المبحث الأول والذي جاء بعنوان "أصل الأقباط وتسميتهم، إذ تناول أصولهم التاريخية ومناطق تواجدهم في مصر وكيفية تعايشهم في هذه البلاد وأبرز المعتقدات والديانات التي اعتنقوها.

أما المبحث الثاني الذي حمل عنوان "الموقف المملوكي تجاه أقباط مصر" التي تتمثل بالمراسيم والوثائق السلطانية والالقباب التي منحها للأقباط أما المبحث

الثالث الذي سلط الضوء على (السلطة المملوكية واجراءاتها تجاه اقباط مصر) اذ وضح فيه أهم الاجراءات الادارية التي اتخذها المماليك تجاه سكان هذه البلاد ولا سيما الاقباط والتي اريد منها تعزيز التواجد المملوكي ورفض أي حركة معارضة لسلطانهم مع كسب الرعية في آن واحد.

أما المبحث الرابع الذي يحمل عنوان (الاقباط والمهن التي عملوا بها) فقد وضح هذا المبحث أهمية الطبقة المثقفة والمتعلمة من الاقباط ودورهم البارز في ادارة الدولة وكان منهم من وصل الى مرتبة وزير حتى عدوا جزءاً من السلطة الحاكمة أما البقية فقد تنوعت المهن البسيطة التي مارسوها وكان أغلبهم قد عمل في الفلاحة.

تطلب بحث هذه الموضوعات الى ما هو خاص وعام من المصادر والمراجع التاريخية التي ادت دورها في رفد البحث بالمعلومات القيمة، جاء في مقدمتها مؤلفات المقريزي في كتاب تاريخ الاقباط الذي أسهب في سرد الروايات التي تخص تسميتهم وأصولهم وكتاب الخطط أو مواعظ الاعتبار في عرض الاحداث التي جرت بين المسلمين والاقباط وأسبابها مواقف السلاطين منها. والقلقشندي في كتابه (صبح الاعشى في صناعة الانشا) الذي أورد فيه أبرز شروط العهدة العمرية وتسلطه الضوء على المراسيم والعقود والالقباب التي منحت للاقباط.

أما المراجع الحديثة، فكان لكتاب القمص انطونيوس، وطينة الكنيسة القبطية وتاريخها اهمية كبيرة في التعرف على اوضاع الاقباط عبر العصور الاسلامية المختلفة، وكتاب (الاقباط والقومية العربية) ل أبو سيف يوسف بتحليلاته القيمة في تشخيص موقف السلطة المملوكية من الاقباط في مجالات عدة. وكتاب اليهود في مصر ل قاسم عبده قاسم الذي بين فيه اوضاع أهل الذمة في العهد المملوكي.

اولاً- اصل الاقباط

#### 1- تسميتهم

اختلفت الآراء والنصوص التاريخية حول أصل كلمة قبط، غير ان الاتفاق العام بين الباحثين يرجح ان كلمة قبط مشتقة من لفظ (مصر أو مصري)، ومنهم من يرى أن الاشوريين في كتاباتهم المسمارية أطلقوا اسم "هيكوبتون" (Hi-ku-pton) على المصريين و "هيكوبتاه" (Ha-ka-ptah) على مصر ومعناه "بيت روح بتاح" إشارة الى العاصمة منفس. وبالنسبة للأغريق كانت اللفظة تعني السكان الاصليين لمصر

ووادي النيل تميزاً لهم عن الهلينستين وغيرهم من الأجانب<sup>(1)</sup>، وفي بعض الروايات العبرية والسامية روايات تفيد بأن كلمة "قبط" مشتقة من أسم قفطاييم (قبطييم) بن مصريم أو "مصريم" أحد أحفاد نوح عليه السلام وأول من استقر بوادي النيل وسعي مدينة قفط بأسمه<sup>(2)</sup>.

ويرى البعض ان كلمة قبط مشتقة من الكلمة اليونانية "ايجيبيتوس" وهي مركبة من كلمتين (أي) بمعنى أرض أو دارو (جيبيتوس) أي (قفط) أو (جفط) كلمة ينطقها أهل الصعيد لأن فيكون معنى الكلمة أرض القفط أو دار القبط، وقد دعا العرب مصر بهذا الاسم أيضاً<sup>(3)</sup>.

أما اسم مصر في اللغة القبطية فهو كيخي (Xhui) أو خيمي أو حيمي وهي كلمة مشتقة من كلمة كيم، ويذهب البعض الى أن حيمي نسبة الى حام والد مصريم، كما سمي الوادي في لغة التوراة "أرض حام" وقد تكون معرفة عن كلمة كام ومعناها أسود إشارة الى سواد تربته<sup>(4)</sup>.

والمعروف ان كلمة "قبط" أو "أقباط" كانت لا تعني وقت الفتح العربي الاسلامي مذهباً دينياً، ولا ترادف كلمة "مسيحي مصري" وإنما كانت تعني أهل مصر جميعاً مسلمين ومسيحيين حتى القرن الثالث الهجري "التاسع الميلادي"، وهذا ما يوضحه المؤرخون الاقباط بعودة اصل قبط الى كلمة مصر لأثبات عراقية الاقباط في مصر وبكونهم سكانها الاصليون<sup>(5)</sup>.

## 2- ديانتهم

وضح المقريري ديانة الاقباط قبل اعتناقهم للديانة المسيحية بقوله "أعلم أن قبط مصر كانوا في غابر الدهر أهل شرك بالله، يعبدون الكواكب، ويقربون لها قرابينهم، ويقيمون على اسمائها التماثيل.." <sup>(6)</sup>.

وكان للقبط مذهب مشهور من مذاهب الصابئة ولهم هياكل على أسماء الكواكب يحج اليها الناس من اقطار الارض<sup>(7)</sup>.

وعرف عنهم ضلوعهم في علوم السحر والطلسمات والهندسة والنجوم والطب والحساب والكيمياء، وكانت لهم لغة يختصون بها أما كهنتهم فكانوا ذا قدرأ كبير حتى يشهد لهم بذلك حكماء اليونان<sup>(8)</sup>.

انتشرت الديانة المسيحية في مصر في القرن الاول الميلادي، وكانت التجارة احدى الوسائل التي دخلت فيها النصرانية الى مصر ولو بأسلوب التخفي والسرية<sup>(9)</sup>. وكان ذلك على يد القديس مارمرقس في منتصف القرن الاول للميلاد، الذي يعد

من اول المبشرين في الاسكندرية، وهو احد تلامذة رسل السيد المسيح (عليه السلام)، وقد لاقت قبولاً من قبل المصريين عامة الذين كانوا يعانون من النذل والاضطهاد في ظل السيادة الرومانية الوثنية<sup>(10)</sup>. او بحكم ما ورثه الاقباط من مميزات في ديانتهم القديمة، فضلاً عن كونها احدى الوسائل المهمة التي واجهت الحكم الروماني الوثني واثبات قوميتهم المصرية بأتباعهم التقويم القبطي منذ عام 284م وهو العام الذي عرف بعام الشهداء لما لاقاه المسيحيين من قمع دموي على يد الامبراطور البيزنطي دقليانوس<sup>(11)</sup>.

دخل الصراع القبطي مع الاباطرة البيزنطيين مرحلة جديدة الا وهي صراع المذاهب الدينية الذي استمر منذ عام 451م حتى عام 641م، حاول في هذه الفترة الاباطرة البيزنطيين من فرض مذاهب تتبناها الدولة البيزنطية على الولايات الخاضعة لها، وأغلب هذه المذاهب مخالفة لمذهب الكنيسة المصرية (كنيسة الاسكندرية)، التي كانت بمثابة الكنيسة الام للكنائس القبطية في القدس والنوبة (السودان)، والحبشة<sup>(12)</sup>. وكانت تتبنى مذهب الطبيعة الواحدة (المذهب يعقوبي)<sup>(13)</sup> وتمسكهم العنيد بالدفاع عنه.

وفي القرن السابع الميلادي حاول الامبراطور البيزنطي هرقل (610-641م) أن يفرض مذهباً دينياً جديداً. هو (المونوتولييه) مذهباً رسمياً محاولاً أن يتجاوز جوهر الخلاف بين اصحاب مذهب الطبيعة الواحدة واصحاب مذهب الطبيعتين، وقام مذهبه على وحدة المشيئتين الالهية والانسانية في السيد المسيح عليه السلام، غير أن محاولته بفرضه بقوة على كنيسة الاسكندرية وانطاكية باءت بالفشل، فلجأ الى استخدام أشد انواع العنف، فدخلت مصر في الفترة التي سبقت الفتح العربي سنوات قليلة والتي يسميها بعض المؤرخين "عهد العذاب الاعظم"<sup>(14)</sup> وفي هذا العهد أجبر البطريك بنيامين الأول (623-662م) على ترك كرسيه وتخفى قرابة عشر سنوات وتشرذم الاساقفة والقسس وارغم الكثير من الاهالي وعدد من رجال الدين على التنكر لعقيدتهم، وهذا بالتالي أدى الى سخط الشعب وأختل الأمن وتردت التجارة والبضاعة وكانت هذه الاحوال كلها باعثاً للمصريين على الترحيب بالفتح العربي لمصر<sup>(15)</sup>.

### 3- احوال الاقباط في مصر قبل عصر المماليك

كان العصر الإسلامية الأولى تسامحاً وأماناً للاقباط، بما وضعته الشريعة الإسلامية من قواعد وتشريعات لتنظيم العلاقة بينهم وبين المسلمين، فقد أوصى

القرآن الكريم بالإحسان إليهم ومعاملتهم بالتي هي أحسن<sup>(16)</sup> وحث على المودة والاختلاط بهم<sup>(17)</sup>، وقد عاين الربي (ص واله) الربي والربي بئكل تسامح، وكتب عقود صلح لبعضهم على أن يدفعوا الجزية، مثل عقده مع يوحنا بن روبة<sup>(18)</sup> صاحب أيلة، التي كان مقدارها عن كل ذكر بالغ ديناراً واحداً في السنة، وبلغ مجموع ما حصل منهم ثلاثمئة دينار، كما صالح النبي (ص) أهل نجران على ألفي خلة، ثمن كل خلة أربعون درهماً<sup>(19)</sup> وأوصى الرسول (ص) واله بالوفاء بحقوقهم وحمايتهم ورعايتهم وعدم تكليفهم ما يفوق طاقتهم بقوله ( من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقتة أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس، فأنا حجيجه يوم القيامة )<sup>(20)</sup>. كما كانت سياسة الخلفاء الراشدين في معاملتهم للذميين والنصارى هي سياسة الرسول (ص) واله نفسها، فقد أكد الخليفة أبو بكر الصديق في كتابه الأهل نجران التزامه بعهد النبي، كما أوصى قواده في أثناء عمليات الفتوح بهم، أما الخليفة عمر بن الخطاب فقد كان يوصي المسلمين بحسن معاملتهم ولا يكتفهم فوق طاقتهم<sup>(21)</sup> وأوصى عثمان ابن عفان بهم خيراً<sup>(22)</sup>، وهذا ما كان أيضاً في عهد الإمام علي بن أبي طالب (ع)<sup>(23)</sup> ويظهر أن أثر هذه السياسة من لدن الرسول الأكرم محمد (ص واله) والخلفاء الراشدين كان له الأثر الكبير في جعل كثير من الذميين والنصارى آنذاك في اعتناق الإسلام، لما لمسوا فيه من عدالة وحرية، وكان أسرع الناس لقبول الإسلام، كما يقول توماس آرنولد<sup>(24)</sup>، هم الطبقة العامة من أصحاب الحرف الصنائع والفلاحين الذين اعتنقوه بحماسة .

وعن أحوال الذميين والنصارى في مصر والشام، فذكرت المصادر أنه عند تحرير بلاد الشام في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، كتب قادة الجيش العربي الإسلامي كتب أمان للذميين في بعض مدن الشام كدمشق والقدس وغيرهما، فما يعرف بـ (العهد العمري) أو (الشروط العمريّة) هو ذلك الكتاب الذي كتبه الخليفة عمر بن الخطاب لأهل بيت المقدس من اليهود والنصارى ( بأنكم آمنون على دمائكم وأموالكم وكنا لكم، لا تسكن، ولا تغرب إلا أن تحدثوا حدثاً عاماً )<sup>(25)</sup>، ويُرجح أن أهمية القدس بالنسبة للنصارى وكونها تضم أهم الكنائس النصرانية وبطربرك الأثوذكس، كانت وراء إعطاء هذا العهد، كما منح أهل دمشق اماناً مشابهاً ( سألناكم الأمان لأنفسنا وذرائنا وأموالنا وأهل ملتنا وشرطنا لكم على أنفسنا أن لا تحدث في مدينتنا ولا فيما حولها ديراً ولا كنيسة ولا قلاية ولا صومعة راهب وان لا تمنع أحداً من ذوي قرابتنا الدخول في الإسلام )<sup>(26)</sup>، وكان أكثر سكان بيت المقدس

عند تحريرها سنة ١٦هـ من النصارى<sup>(27)</sup>، كما حصل الذميون من سكان مدن الشام الأخرى على كتب أمانٍ مشابهة لما منح لذمي دمشق .  
والقدس، مثل مدن: بيت لحم واللد<sup>(28)</sup> وقيسارية<sup>(29)</sup>. وذكر المستشرق البريطاني المعروف أرنولد انه لما عقدت دمشق الصلح مع العرب المسلمين، ولمست سائر مدن الشام تسامحهم وعدلهم، أسرع أهالي هذه المدن إلى طلب الصلح مع العرب، وكان خوف هؤلاء الأهالي من أن يُكرههم الإمبراطور الروماني على إتباع مذهبه، ووقد المسلمين لهم بمنحهم الحرية الدينية كان من عوامل ترحيهم بالفتح الإسلامي وعدم الارتباط بالدولة الرومانية أو بأية حكومة نصرانية<sup>(30)</sup>، كما أشاد مستشرقون آخرون بحسن معاملة المسلمين للذميين، كبارتولد<sup>(31)</sup>، وفان فلوتن<sup>(32)</sup>، وغيرهما .

كذلك في مصر فإن المسلمين لم يتعرضوا للحرية الدينية للأقباط عند فتح مصر على يد عمرو بن العاص سنة ٢١هـ بل أن بعض المصادر الإسلامية ذكرت أن بعض الأقباط ساعدوا المسلمين في قتال الروم في الإسكندرية<sup>(33)</sup> واستدعى عمرو بن العاص بطريك الأقباط في مصر المدعو (بنيامين) الذي كان هارباً من وجه سلطات الروم البيزنطيين، إذ كان الطرفان على خلاف مذهبي مستمر، وقد منحه عمرو الحرية وسمح له بإعادة بناء بعض الكنائس والإشراف على شؤون طائفته، وقد عامل الأقباط والمصريون عامة على أن بلادهم فتحت صلحاً<sup>(34)</sup>. ومن شروط الصلح بين المسلمين والأقباط، فرض الجزية بواقع ديدارين عن كل بالغ ذكر مقابل تأمينهم على أرواحهم وأموالهم، وشملت هذه الشروط اليهود.

وفي العصر الأموي (١٣٢١هـ) تمتع الذميون من النصارى واليهود بحرية دينية كبيرة . ومن ذلك مثلاً عند قدوم حجاج نصارى من الغرب وزاروا دمشق أيام معاوية بن أبي سفيان. (٤١ - ٦٠هـ) وشاهد أحدهم فيها كيف أن سلطان المسلمين بنى في مقر حكمه كنيسة كبيرة من أجل القديس يوحنا المعمدان<sup>(35)</sup>.

ويظهر أن العهد العمري لم يبق ساري المفعول في العصر الأموي بدليل ما ذكره المقرئزي<sup>(36)</sup> من أنه ما بين عامي (٣٩-٥٦هـ) زمن البطريك (أغانو) قد بنيت أول كنيسة بالفسطاط في حارة الروم زمن ولاية مسلمة بن مخلد (٤٧-٦٢هـ) في مصر، وعند بناء والي مصر عبد العزيز بن مروان (٨٦٥هـ) لمدينة حلوان في مصر أذن لخادمين ملكانيين<sup>(37)</sup> من خدمه ببناء كنيسة هناك عرفت بكنيسة الفراشين، كما سمح لكاتبة (أثناسيوس) ببناء كنيسة في قصر الشمع، ولكنه لم يكتف بواحدة

بل بنى اثنتين وثالثة في الرها<sup>(38)</sup>. وإذا ما رأينا بعض الحوادث من قبل ولاية المسلمين تجاه الذميين فيبدو أنها في أحيان كثيرة نادرة الحصول أو أنها تمثل وجهة نظر أصحابها، ففي سنة ١٠٤هـ قام أسامة بن زيد، متولي الخراج على نصارى مصر، بمهاجمة بعض الأديرة وهدم بعض الكنائس، فلما تولى الخلافة هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥هـ) كتب الى هذا العامل بأن يُجري النصارى على عوائدهم وما بأيديهم من العهد<sup>(39)</sup>.

وعن دورهم في الأعمال الإدارية في العصر الأموي، فقد استخدم بعض خلفاء بني أمية الذميين في مهام حكومية وإدارية عديدة، فمعاوية بن أبي سفيان استخدم كاتباً نصرانياً هو سرجون بن منصور واستمر في عمله بعد وفاة معاوية، وخلفه ابنه في هذا العمل.

يلاحظ مما تقدم فيما يخص العهدة العمرية والشروط العمرية أن كثير من المؤرخين قد وقع في خطأ الا وهو الخلط بين العهدة العمرية والشروط العمرية. فالعهدة العمرية هي عهدة مثبتة في كتب التاريخ، أما الشروط العمرية فهي شروط فبركت وأخترعت فيما بعد.

وأول من ذكر العهدة العمرية كان اليعقوبي (ت 284هـ)<sup>(40)</sup> وكانت نصاً مختصراً، وأما ثاني من أوردتها فهو أفنيثيوس (أبن البطريق)، توفي سنة 328هـ في صيغة تشبه صيغة اليعقوبي، بينما نجد أن الامر قد تغير تماماً عند ابن حزم الاندلسي ت 458هـ، ولا يكاد يختلف ابن قيم الجوزية ت 751هـ وابن عساکرت 571هـ عن جوهر عما ذكره ابن حزم الاندلسي، وإن كانت عند ابن قيم الجوزية غير مرفوعة للسند وهو يعترف ان هذه الشروط هي شروط مجحفة لا ترتقي الى العلاقات الانسانية الحضارية، أن هذا التشريع غير معروف المصدر، كما أن المؤرخون امثال ابن عبد الحكم والكندي والبلاذري لم يذكروها، أما القلقشندي فهو الذي اضفى على شروط عمر الشرعية بوجودها عندما ذكرها في كتابه صبح الاعشى.

أن شهرة هذه الشروط تغني عن اسنادها وهذا الامر لا يصمد أمام شروط البحث العلمي، فالسند شرط اساسي عند اهل الحديث وأما من يحكمون العقل فالسند حتى لو كان صحيحاً في نقل أي رواية لا قيمة له أن لم يتطابق مع القرآن والعقل وسماحة الاسلام.

ثانياً: الموقف المملوكي تجاه أقباط مصر

إن النظرية السياسية للدولة الإسلامية وتطبيقاتها أيضاً لم تضع إلا باستثناءات زمنية محددة، أية عقبات أمام رعاياها من غير المسلمين في حرية العقيدة والعمل داخل المجتمع الإسلامي، إذ أتاحت الدولة لرعاياها الاقباط قدراً كبيراً من الحرية للخدمة في مؤسساتها الإدارية والمالية والعلمية. ونظراً لتطور واتساع النظام الإداري في الدولة المملوكية وظهور مقاييس جديدة، من خلال تطور النظام الإداري، غير قائمة في سابقاتها من الدول الإسلامية، فقد ترتب على ذلك عناية هذه السلطنة بإجراءاتها الإدارية والرسومية من خلال إصدار المراسيم والتواقيع السلطانية الصادرة عنها، أو بالأحرى عن ديوان الإنشاء الذي أولى عناية بأمر هذه المراسيم والمكاتبات التي بلغت من الدقة في صياغة عباراتها وألفاظها حدّاً فاق ما سبقها.

إن طبيعة علاقات السلطنة برعاياها الاقباط في عصر سلاطين المماليك اختلفت بشكل أو بآخر عما سبقه من عصور لأن النظرية السياسية لدولة المماليك لم تكن قائمة على مبدأ وراثته الحكم، كما أنها لم تستند إلى مبدأ التفويض الشعبي أو انتخاب السلطان على وفق مبدأ الشورى والانتخاب، بل قامت على أساس التنافس بين الأمراء على السلطة التي يفوز بها أقواهم وأقدرهم على الإيقاع بالآخرين، ومن ثم اتخذت العلاقة بين سلاطين المماليك ورعاياهم مسارين أساسيين، يستند أحدهما إلى الدعاية الدينية المتمثلة في إحياء الخلافة العباسية من جهة، وطبقة رجال الدين من جهة أخرى، ويستند ثانيهما على قوة السلطان الذاتية المتمثلة في ممالিকে وجنوده وقدراتهم العسكرية<sup>(41)</sup>.

يمكن التعرف على موقف سلاطين المماليك الرسمي تجاه رعاياهم الاقباط من خلال المراسيم والوثائق السلطانية التي تعود إلى ذلك العصر، إذ كان صدور مثل هذه الوثائق مستمراً طوال تلك الحقبة، فأشارت كثير منها إلى وجوب توخي الإحسان إلى كل ملي وقبطي<sup>(42)</sup>، وأوصت بالأساقفة والرهبان وحفظ العهد لهم ورعايتهم في جميع أمورهم وأحوالهم، وملاحظة مصالحهم وكف الضرر ودفع الأذى عنهم، وجلب المنفعة إليهم<sup>(43)</sup> وورد في بعض من هذه المراسيم أوامر صريحة وحازمة بأن لا تمتد إليهم أيدي الأطماع والضرر، وأن يسلك بهم من الرعاية أحسن المسالك وأن تكف عنهم أيدي العدوان أو من يتعرض لهم بغير حق، وأن تجري أمورهم على منهج العدل وسنن الإحسان والوصية الدائمة بهم، وكف أسباب الأذى



والضرر عنهم حملاً على حكم العدل والإنصاف، كما نصت كثير من الوثائق العامة من المراسيم على معاملة الرهبان والنصارى بالإنصاف والرعاية الوافرة لهم والاحترام والإعفاء من المغارم<sup>(44)</sup>

كما جاء في بعض الوثائق الصادرة عن السلطنة المملوكية التي أوردتها المصادر العربية الإسلامية التوصية بهم وبرعايتهم والاهتمام بهم فإن معدلة هذه المملكة التي تكتنف الملل والنحل بالاحتياط وتعمهم من إنصافها وإسعافها بأوفر الأنصاف وأوفى الأقساط، وتلمهم من حادث الزمن إذا اشتد ومن صرفه إذا شاط<sup>(45)</sup>، كذلك ولم نزل نولي رعايانا الإحسان

رعاية وتوطيناً ونديم لأهل الذمة منا ذمة وتأميناً<sup>(46)</sup> وجعل من شيمنا الشريفة الوصية بأهل الكتاب عملاً بالسنة<sup>(47)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه التواقيع السلطانية حملت القاباً فخمة منحها الدولة لرؤساء فرق الاقباط وهي تبين موقف الدولة الرسمي تجاههم، فمن بين هذه الألقاب الكثيرة التي منحت لرؤساء طوائف النصارى تعابير الحضرة السامية الشيخ الرئيس، المبجل، المكرم، الكافي، المعزز، المفخر، القديس، شمس الرياسة، عماد بني المعمودية، كنز الطائفة الصليبية<sup>(48)</sup> ومنها أيضاً مجلس الفسيس، الجليل الروحاني، الخطير، المتبتل، ابن المطران، الناصب، الخاشع، المبجل، قدوة دين النصرانية، فخر الملة العيسوية صفوة الملوك والسلطين<sup>(49)</sup>.

إن مثل هذه الألقاب تعني أن هؤلاء البطارقة قد بلغوا مكانة مهمة ومعترف بها من قبل السلطنة، أما ألقاب رؤساء طوائف اليهود فهي كثيرة أيضاً، منها الرئيس الأوحده، الأجل، الأعز الأخص، الكبير، شرف الداوديين سنده الله في أقواله، وثبته في أفعاله<sup>(50)</sup>. والحقيقة أن إيراد مثل هذه العبارات في الوثائق الرسمية، أو الألقاب المفخمة لرؤساء طوائف الاقباط لم ينفرد بها هؤلاء من دون سواهم من أصحاب المناصب أو الوجاهة من رعايا دولة المماليك الآخرين من مسلمين أو غيرهم، فمثل هذه التعابير والألقاب والإطناب فيها والتفخيم كان من المسائل المألوفة والمتعارف عليها في التعابير والاصطلاحات الإدارية الرسمية آنذاك، ولكنها مع ذلك معايير مهمة تبين طبيعة الموقف الرسمي للسلطنة المملوكية تجاه رعاياها الاقباط ورؤسائهم الدينيين، الذين أولت الدولة اهتمامها الكبير بهم، كونهم الوسطة أو الرابطة بينها وبين رعاياها، كي يتم تنظيم هذه العلاقة، ولاسيما أن هؤلاء الرؤساء الدينيين هم من يتحدث باسم الأقباط عامة ويمثلونهم ويتولونهم

بالرعاية، ويتمتعون بمكانة واحترام اتباعهم من أجل هذا أولت الدولة اهتماماً كبيراً بهم، ومنحتهم مثل هذه الألقاب، ولاسيما أنهم كانوا موظفين رسميين لدى الدولة، وحتم هذا الاهتمام على ديوان الإنشاء مخاطبتهم بهذا الأسلوب، ومنحهم هذه الألقاب التي تشعرهم بالرضا وتحمل المسؤولية الأخلاقية والقانونية والشرعية في متابعة شؤون طوائفهم وتتبعهم والتحدث باسمهم وتنظيم علاقاتهم فيما بينهم، وبينهم وبين الدولة وعمامة المسلمين أيضاً ومع كل هذه المكانة التي تمتع بها رؤساء الاقباط فإن السلطنة المملوكية راعت في هذا المجال مشاعر المسلمين لئلا يوجد بينهم من يعترض على مثل هذا الاهتمام الرسمي من قبلها بالاقباط ورؤسائهم، ولاسيما أن المجتمع المملوكي المصري كان لا يخلو من متطرفين مسلمين كبار، فعملت من دون انقطاع على أن يقوم نواب السلطنة بتعيين رؤساء الاقباط الدينيين في وظائفهم كرئاسة اليهود وبطيركية النصارى، من دون شراكة السلطان وذلك، كما يقول القلقشندي لزيادة حقارتها في الوظيفة، والبعد عن حضرة السلطان<sup>(51)</sup>، فيما يُفسر أنه محاولة من لدن السلطنة لارضاء العامة من المسلمين كي لا يُطعن في مكانة السلطان ونظرة الناس إليه بأنه حامي الدين والمدافع عن الإسلام، وبأنه يتولى الاقباط بالرعاية بنفسه، إنما جعلها وتركها لنواب السلطنة ترفعاً من قبله كونها لا تليق بالسلطان، بحسب ما يعتقد .

ثالثاً : السلطة المملوكية واجراءاتها تحتها اقباط مصر

ما ذكر في المبحث السابق كان موقفاً رسمياً أي كل ما ورد في الكتب والوثائق الرسمية والمراسيم السلطانية بخصوص المجتمع القبطي المملوكي، لكن مثل هذه الإجراءات لم تكن هي النهج الثابت للسلطين المماليك تجاه رعاياهم الاقباط، وإنما كانت سياستهم تتأثر بإجراءات متباينة تقررها تطور الأحداث السياسية والعامة في الدولة، وما تمليه عليهم ظروف المرحلة ومصصلحة الدولة، ومع أن مثل هذه الإجراءات الآتية تخص الاقباط فإنها لا تطول كل أفراد هذا المجتمع القبطي، بل هي إجراءات تتعقب من خالف منهم التعليمات المقررة بخصوص إقراره لذنب اقترفه بحق المسلمين أو أضر بالمصلحة العامة .

من هذه الإجراءات ما قام به السلطان الظاهر بيبرس سنة ٦٦٣هـ، عند نشوب حريق في حارة الباطنية<sup>(52)</sup> في القاهرة عندما التهمت النار ثلاثة وستين داراً وأملاكاً أخرى، وثبت أن الاقباط وراء تلك الحرائق، لأن رجال العسكر عثروا على لفائف من النار والكبريت على سطوح الدور العائدة لبعض الاقباط، فجاء رد فعل

السلطان بيبرس بداية بالانتقام منهم، ثم تراجع عن ذلك لقاء فدية يدفعها الأقباط لتغطية الأضرار التي سببها الحريق، وكان بيبرس قد أمر أمراءه بوضع الحطب والأدغال في حفرة وسط القلعة من أجل إحراق كل الأقباط على اختلاف طبقاتهم وفئاتهم بحسب ما ذكرت بعض الروايات، سوى من هرب، ثم تراجع عن هذا عندما تشفع فيهم الأمير فارس الدين أقطاي اتابك العساكر للغفو عنهم، بعدما ضمن دفع الأقباط مبلغ خمسمئة ألف دينار كتعويض عن الحرائق وفدية لهم، وذلك يدفع خمسين ألف دينار كل عام<sup>(53)</sup>. واتخذت هذه الإجراءات شكلاً رسمياً. عندما أشهد على الاتفاق بطريك اليعاقبة جون السابع وأكابر الأقباط<sup>(54)</sup>. والظاهر أن سبب هذا التشدد من لدن السلطان بيبرس تجاه الأقباط يعود إلى أن الحريق كان كبيراً جداً وأدى إلى أضرار كثيرة لحقت بالناس حتى أن حارة الباطلية صارت بيوتها خراباً، وضرب الناس بحريقها المثل لمن يشرب ماء كثيراً بقولهم، كان في جوفه حريق الباطلية<sup>(55)</sup>، فمثل هذا الأثر والضرر والخوف الذي تركه ذلك الحريق، جعل إجراء السلطان بيبرس بهذا الشكل، بعد علمه أن وراء ذلك بعض النصارى.

وشهدت سلطنة المنصور قلاوون بعض الحوادث التي شملت العامة تسببت برد الفعل من جانب المجتمع الذمي المصري والشامي سوية، حيث أصدر قلاوون، في شهر جمادى الآخرة سنة ٦٨٠ هـ مرسوماً عرض بموجبه على موظفي الدولة من الأقباط، اعتناق الإسلام وطالبهم الاستجابة لذلك، وإلا صلبوا<sup>(56)</sup> مما يلاحظ أن هناك تياراً معادياً للأقباط، أثر بشكل أو بآخر على أن يصدر مثل هذا المرسوم عن السلطنة المملوكية، ومما زاد في ردة الفعل تجاه الأقباط بحسب ما يعتقد، هو نظرة بعض العامة إلى هؤلاء الأقباط بعين الريبة والحسد، كونهم يشغلون وظائف مهمة في الدولة ولاسيما الوظائف المالية التي عملوا بها، فحاول هؤلاء العامة بطريقة أو أخرى التأثير أو التدخل لدى السلطان كي يصدر مثل هذا المرسوم، والدليل على ذلك، أن مدة تنفيذه أو مفعوله كانت قصيرة جداً، فبعد أربعة أشهر من صدور ذلك المرسوم، أي في شهر شوال سنة ٦٨٠ هـ، عقد مجلس بخصوص هؤلاء الأقباط الذين اجبروا على اعتناق الإسلام، وضم المجلس عدداً من العلماء والقضاة، فكتبوا لهم بأنهم ما داموا أكرهوا على اعتناق الإسلام فلمهم الحق بالرجوع إلى دينهم، فعاد أكثرهم إلى دينه وضربت عليهم الجزية المعتادة على الذميين<sup>(57)</sup>.

وحصل شيء مشابه لهذا إلى حد ما في عهد السلطان الأشرف خليل، فقد خدم كثير من الكتاب الأقباط عند الأمراء الخاصكية<sup>(58)</sup>، فيما تعهد هؤلاء بحمايتهم ورعايتهم، وكان واحد من هؤلاء الكتاب، لا يورد المقريزي اسمه، يعمل عند أحد هؤلاء الأمراء باسم (عين الغزال)، وفي أثناء سير هذا الكاتب، قابل في طريقه سمساراً مسلماً عليه دين للأمير عين الغزال فطالبه به، إلا أن السمسار طلب من الكاتب القبطي مسامحته لتأخره في سداد دينه وزاد من التماسه بأن قبل يديه ورجليه، لكن ذلك الكاتب بدلاً من الاستجابة للسمسار ازداد شدة وإهانة له، حتى أنه كثفه بحبل وأخذ يجره وراءه، والناس تسأل الكاتب العفو والمسامحة عن السمسار، وهو يزيد امتناعاً ورفضاً فاجتمع الناس وألقوا الكاتب القبطي عن دابته وأطلقوا سراح السمسار، فما كان إلا أن أنت نجدة من خدم الأمير (عين الغزال) لنجدته وتخليصه من أيدي العامة الذين اتجهوا نحو قصر السلطان الأشرف خليل يستغيثونه فأرسل من علم له الخبر، عندها أمر يجمع كل الكتاب الأقباط في الدولة، ثم طلب حضور نائب السلطنة الأمير بدر الدين بيدرا ومساعدة الأمير سنجر الشجاع، وأمرهما الكتاب الأقباط، لكن وساطة هذين الأميرين نجحت في إقناع<sup>(59)</sup>.

السلطان بالعدول عن قراره واستبداله بقرار يلزم الكتاب الذميين اعتناق الإسلام، ومن يمتنع عن ذلك تُضرب عنقه، فاستجابوا لأمر الاعتناق، وبهذا احتفظوا بمناصبتهم ووظائفهم، أن بعض أعمال السلب والنهب حصلت لدور الأقباط، ووقفت السلطنة في سبيل إظهار عدالتها مع كل رعاياها، حائلاً دون وقوعها بأن أصدرت مرسوم يندركل من يقوم بذلك بعقوبة الشنق كإجراء رادع ضدهم<sup>(60)</sup>.

إن كل من يلاحظ هذه الأحداث يرى أن السلطان الأشرف خليل لم يرغب إن لم يكن في نيته أصلاً الوقوف بوجه العامة، لأن سلاطين المماليك أرادوا دائماً الظهور أمام رعاياهم المسلمين - وهم النسبة الأعظم من السكان - بمظهر حماة الدين، والمجاهدين في سبيله وقد وجب على هؤلاء السلاطين أن يظهروا أمام رعاياهم الحرص على حياتهم وتقديم مصالحهم، ولا سيما أن بقاء واستمرار هؤلاء السلاطين في مناصبتهم كان محفوظاً بالمخاطر من لدن أمراء السلطان السابق أو غيرهم من أمراء، لذا حاولوا جاهدين بناء قاعدة شعبية تحميهم ممن لديهم أطماع في السلطة سواء أكان هذا الخطر مصدره الأمراء مباشرة أم من غيرهم، هذا من

جهة. ومن جهة أخرى هناك جانبي المصلحة الخاصة والعامّة للسلطان والدولة. إذ لم يكن هؤلاء السلاطين يرغبون في إنهاء أو التفريط بخبرة الكتاب والموظفين الاقباط بطردهم من مناصبهم، كونهم يملكون خبرة جيدة في مجال الأمور الإدارية والمالية، وهي من الجوانب المهمة في بقاء واستمرار الدول، لهذا فمن المعتقد أن السلطان الأشرف خليل في هذه الحادثة على سبيل المثال لم يكن جاداً كلياً في طردهم من وظائفهم، وإنما اتخذ ذلك الإجراء لارضاء العامة من المسلمين والظهور أمامهم بمظهر السلطان الحريص على تنفيذ رغباتهم وحمايتهم، والدليل على عدم توفر تلك الجدية أنه هو أو غيره من السلاطين سرعان ما يقدم التنازلات اللازمة لهؤلاء الاقباط، إما بتترك أو تخفيف تأكيدات في وجوب تنفيذ الأوامر والمراسيم الصادرة عن السلطنة، بحيث يعود الوضع إلى الهدوء ومجره الطبيعي، لذا فيتخذ تلك الإجراءات لتهديئة الموقف والفصل بين الطرفين، في سبيل عدم حصول فتنة قد تتطور وتكون لها مردودات سيئة على السلطنة والدولة معاً.

ويرى المستشرق دونالد لتل في تعليقه على هذه الحادثة، بأن حملة اعتناق هؤلاء الكتاب للإسلام كانت محدودة بالقاهرة، وان عدد من اعتنقه منهم كان قليلاً، وهدفها بحسب اعتقاده لأجل إطفاء غضب السلطان<sup>(61)</sup> ومن الممكن القول أن لتل لو قال لأجل إطفاء غضب العامة لكان أقرب إلى الواقع، ولكن هذا المستشرق كان ناقماً على السلطان بالذات وبعده المسؤول عن هذه الإجراءات ويتهمه بمخالفة أحكام الشريعة الإسلامية لإجباره الكتاب الاقباط على اعتناق الإسلام لتهديدهم بعقوبة الموت ان خالفوا طلبه، كما عده المسؤول عن ثورة العامة ضد الاقباط، لأن العامة عند سماعهم بمرسوم السلطان هبوا إلى سلب أموال الاقباط ودورهم وبعض كنائسهم، وهو ما عده لتل إشارة خضراء من لدن السلطان لهؤلاء العامة ليفعلوا ما فعلوا، غير أن المستشرق فتال يخالف لتل في هذا المنحى، ويعتقد أن الدافع الحقيقي لاعتناق هؤلاء الاقباط للإسلام هو حرصهم على الاحتفاظ بمناصبهم التي يتبوؤونها في الدولة، حتى أنهم بعملهم في اعتناق الإسلام نالوا المزيد من الاعتبار والشرف لدى مسؤولي السلطنة، مما أثار غضب المسلمين وسخطهم بشكل كبير.

وكان لزيارة أحد الوزراء من خارج الدولة المملوكية إلى السلطنة عاملاً مهماً في تحديد الممارسات السلطانية تجاه رعاياها الاقباط، فقد توقف وزير لأبي عنان فارس المريني أمير مراكش، في القاهرة وهو في طريقه لاداء فريضة الحج سنة

٧٠٠هـ أيام سلطنة السلطان الناصر محمد بن قلاوون الثانية (٦٩٨-٧٠٨هـ) وعند مرور هذا الوزير بقرب قلعة القاهرة استرعى نظره رجل يركب فرساً ويلبس عمامة بيضاء ويسير في ركابه جماعة من الناس يتضرعون إليه ويقبلون رجليه، وعندما علم أنه أحد الكتاب الأقباط غضب كثيراً وتوجه إلى قصر السلطان لمقابلته مع الأميرين سيف الدين سالار وركن الدين بيبرس الجاشنكير صاحبي السلطة الفعلية حينذاك وأخذ يحادثهم مستنكراً ما رآه عن مكانة الأقباط، ومذكراً إياهم بالعهد الذي كتبه الخليفة عمر بن الخطاب للأمة، فترك كلامه أثراً في نفوسهم، ومالوا إلى قوله، وطلبوا بطيرك النصارى وكبراءهم وديان (رئيس) اليهود والعديد من أتباع الديانتين، كما حضر قضاة المذاهب الأربعة وجرت مناظرة مع الذميين الذين سرعان ما أذعنوا للالتزام بالعهد العمري، كما تعهد بطيرك الأقباط بإلزام أبناء طائفته بلبس العمائم الزرقاء وشد الزنار في أوساطهم ومنعهم من ركوب الخيل والبغال، والتزام الخنوع، وحزم عليهم مخالفة ذلك، وتعهد البطيرك كذلك أنه بريء من الأقباط إذا خالف شخصياً ذلك، ثم اتبعه ديان اليهود الذي تعهد بدوره أيضاً بإلزام أبناء طائفته بالشروط، من لبس العمائم الصفراء والتزام العهد العمري، ولبس السامرة العمائم الحمراء، وكتب بكل ذلك مرسوم صدر عن ديوان الإنشاء في القاهرة طلب السلطان تعميمه على كل أقاليم دولة المماليك<sup>(62)</sup>، ومما تضمنه المرسوم الصادر، شمول نساء الأقباط بلباس يميزهن عن النساء النساء المسلمات، ويقتصر ركوبهم على الحمير بشكل جانبي وان يلتزموا في سيرهم جالب الطريق دون وسطه، وألا يرتفع بناء منازلهم على منازل جيرانهم المسلمين، بل تكون أدنى من ذلك<sup>(63)</sup>، كما صدر مرسوم آخر نص على عدم استخدام الأقباط في المكاتب والوظائف الحكومية إلا إذا أسلموا<sup>(64)</sup>، ومع أن الأقباط اجتهدوا في إزالة وتخفيف مثل هذه الإجراءات تجاههم، ببذل الأموال الكثيرة في هذا الشأن إلا أن جهودهم لم تأت بنتيجة مباشرة<sup>(65)</sup>

نظراً لهذه المواقف المتشددة من لدن السلطنة المملوكية، اعتقد بعض العامة أن لهم الحق في تخريب ونهب دور وكنائس الأقباط، ومما شجعهم على ذلك، وساعد على تعقيد المسألة، فتوى أصدرها شيخ الشافعية في مصر نجم الدين أحمد بن محمد بن الرفعة (ت ٧٠٩ هـ) يهدم كنائس الأقباط بحجة أنها محدثة في الإسلام، عندها طلب الأمراء المماليك من القضاة والفقهاء النظر في أمر الكنائس لتقرير مصيرها، فأبدى قاضي قضاة الشافعية تقي الدين محمد بن دقيق

العيد (ت ٧٠٢هـ) اعتراضه على هدمها، محتجاً بأنه إذا قامت البيئة بأنها أحدثت في الإسلام فعند ذلك تهدم، وإلا فلا يتعرض لها، ووافقه بقية العلماء والقضاة<sup>(66)</sup>. ومع ذلك أغلقت كنائس عديدة بالقاهرة ومصر لأيام عديدة إرضاء، على ما يبدو، المشاعر العامة، ثم تمكن بعض أعيان الاقباط من فتح واحدة منها، لا يذكر المقريري اسمها، فثارت العامة ووقفوا لنائب السلطنة وبعض الأمراء، واستفانوا بان الاقباط قد فتحوا الكنائس بغير إذن، واحتجوا أيضاً بأن الذميين لم يلبسوا العمائم الخاصة بهم، فنودي في القاهرة ومصر أن يلبس الاقباط بأجمعهم العمائم الزرقاء، ويلبس اليهود العمائم الصفراء، ومن لم يفعل ذلك نهب ماله وحل دمه، كما منعوا جميعاً من الخدمة في الوظائف العامة حتى يسلموا، فانتهز بعض العامة هذه الفرصة وتبعوا الأقباط لمعاينة من شذ عن تطبيق الشروط الموضوعية بضربه ضرباً مبرحاً، لذا اختفى أكثرهم في منازلهم ولم يظهروا في الأسواق الأشهر عديدة<sup>(67)</sup>، ثم وصلت آثار تلك الأحداث إلى الإسكندرية التي سارع عامتها إلى تخريب كنيسة فيهما بحجة أنهما مستجدتان في الإسلام، كما هاجما الدور التي ترتفع عن بيوت المسلمين فهدموها<sup>(68)</sup> من أجل ذلك التزم الاقباط بسائر مصر بما أمروا به بما في ذلك صبغ عمائمهم، إلا أهل الكرك كون أكثر أهلها اقباط فقد أبقوا على العمائم البيضاء، إذ أن نائب هذه المدينة الأمير جمال الدين أقش الأفرم الاشرفي رأى إبقاء هم على ذلك محتجاً بأن أكثر أهلها اقباط<sup>(69)</sup>.

#### رابعا : الاقباط والمهن التي عملوا بها

يعد العمل من المسائل الأساسية والمهمة في حياة الشعوب والأمم إذ من دونه لا يمكن لأي شخص العيش بكرامة ما لم يكن قادراً على القيام بالعمل<sup>(70)</sup> ويمتلك مهنة يتعيش منها، ولا سيما في الأنظمة السياسية ذات الحكم الاستبدادي التي تقدم مصالحها على مصالح رعيتهما . والحياة الاقتصادية في أي مجتمع إنساني هي من أكثر المظاهر تأثراً بالوضع السياسي السائد في ذلك المجتمع، كما أنها تعد من أشد الجوانب تأثراً بما يحدث في تلك الدائرة الاجتماعية من تغيرات سياسية، فضلاً عن ذلك، فإن هناك نوعاً من الارتباط الطردي بين الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في جميع المجتمعات الإنسانية قاطبة، وتشهد أحداث التاريخ المملوكي كثيراً من صور ذلك الارتباط الوثيق بين الحالة السياسية والوضع الاقتصادي، وإن اختلفت أسباب كل ظاهرة عن الأخرى بشكل واضح.

وللتعرف على وضع القبط في ذلك العصر، سنجد أن "منهم كتاب المملكة ومنهم التجار والباعة ومنهم الاساقفة والقسوس ونحوهم، ومنهم اهل الفلاحة والزراعة، ومنهم اهل الخدمة والمهنة"<sup>(71)</sup>.

انتمت الغالبية العظمى من القبط الى الفلاحين ثم الى الفئات المتوسطة والصغيرة في المجتمع، فأن الفئات المتعلمة من قبط الدواوين قد لعبت دوراً مهماً في الادارة المالية للبلاد. وكان منهم من تقلد مناصب مهمة في الادارة المصرية، وعرفت بعض العائلات القبطية ان ابنائها تتابعوا على المنصب نفسه لثلاثة أجيال او اربعة<sup>(72)</sup>. وعلى سبيل المثال كان الاسعد شرف الدين بن وهيب الله الفائزي الى جانب المعز أيبك (تولى من 1250-1256). وكان الوجيه مفضل كاتم سر الملكة شجرة الدر، وفي فترة المماليك البحرية اشتهر من الوزراء القبط النشور ناظر الخاص السلطاني في عهد الناصر فلاوون، وكان منهم ابن زنبور وعبد الكريم هبة الله السيد المصري وكيل السلطان فلاوون<sup>73</sup>.

ومنهم هبة الله موفق الدين والوزير بن غبريال<sup>(74)</sup>، وفي عهد الدولة المملوكية الثانية كان من بين الوزراء القبط الذين اسلموا، محمد بن ابراهيم بن عبد المهيمن القليوبي وعمل مع السلطان أشرف أنيال وكان هناك تاج الدين عبد الوهاب بن نصر الله توما الذي خدم السلطان الاشرف برسباي.

ومع أشساع قاعدة الاقطاع في العصر المملوكي وتحوله الى مؤسسة مالية وادارية لها شخصيتها ازدادوا عدد الموظفين والمستخدمين القبط لخبيرتهم في هذا المجال وكل هذا منح المتعلمين الاقباط وضعاً متميزاً في الجهاز الاداري وبذلك كانوا ينسبون الى الطبقة الحاكمة<sup>(75)</sup>.

وبما أن الاقباط واحدة من فئات المجتمع المملوكي المهمة، فقد تنوعت مهنتهم تبعاً لاهتماماتهم وتوجهاتهم وتراث مجتمعاتهم، حالهم في ذلك هي العمل حال باقي فئات وطبقات المجتمع الأخرى، فمن الجوانب المهمة التي برزوا فيها في الدواوين الإدارية والمالية لدى السلطنة، إذ من المعروف أن الدولة المملوكية ذات نظام متشعب، وهي واحدة من أسباب استمرار النظام المملوكي، لأنها أبقت الديمومة في عجلة الدولة الإدارية على الرغم من الأزمات المستمرة والمتزايدة، وكثير من هذه الدواوين غاص بالموظفين الاقباط، ومنتشر بينهم التعليم نسبياً، كما يتوارثون التقاليد والنظم الراسخة في ذلك المجتمع، وقد بلور العامة كرههم لجهاز الدولة في عدائهم لهؤلاء الموظفين الاقباط،



الأمر الذي استغله السلاطين في تحويل الاضطرابات الشعبية ضدّهم في كثير من الأحيان<sup>(76)</sup>، ويلاحظ أن السلطنة المملوكية لا يمكنها الاستغناء عن خبرات الاقباط في هذا المجال دوماً، وربما يعود ذلك إلى أيام الفتوحات الإسلامية، حينما أحلتهم السلطات الإسلامية محل الموظفين الروم البيزنطيين، ولم يتم استبدالهم بموظفين مسلمين على الرغم من كل المحاولات الرسمية وغير الرسمية التي طالبت بإقصائهم من دواوين الدولة ووظائفها ومراتبها، إلا أن هذه الدعوات أو المحاولات لم تطبق فعلياً إذ سرعان ما يعود هؤلاء إلى وظائفهم ومناصبهم السابقة بعد مدة قصيرة من قرارات المنع والإقصاء الصادرة بحقهم، نظراً لأهمية الاقباط في هذا المجال، ورغبة الحكومات والدول الإسلامية المتعاقبة الظهور أمام رعاياها من غير المسلمين بمظهر العدل، فلا يمكنها حينئذ منعهم من العمل في الوظائف والمناصب الحكومية العائدة لها، كي لا يُفسر ذلك من باب التعصب ضد مخالفيهم في العقيدة والدين من دون مسوغ، ولاسيما أن مثل هذه الحكومات كانت تربطها بملوك وحكام الدول النصرانية المعاصرة لها علاقات سياسية واقتصادية وتجارية مهمة، لذا والحالة هذه، لابد من مداراتهم، ولاسيما النصراني، في المجتمع الإسلامي كضمان الاستمرار وتطور العلاقات بين الدول الإسلامية والدول النصرانية .

ومن الممكن القول أيضاً أن خيارات الاقباط للعمل في وظائف ومهن أخرى كانت محدودة في ظل الحكومات والمجتمع الإسلامي، لأن أكثرها كان يتطلب أن يكون متولمها مسلماً، كالفضاء، والحسبة، وصاحب الشرطة، والحجابة، والنظر في المظالم، وتدريس علوم القرآن والحديث النبوي والفقه وما إلى ذلك، لذا فلا غرابة عندما يذكر المقرئ عن الأقباط أنهم تحكّموا في الأموال وخراج الأراضي<sup>(77)</sup> وليس أدل على أهمية الكتاب الاقباط للسلطنة المملوكية ما قاله الأمير بيدرا نائب السلطنة للسلطان الأشرف

خليل حين أصدر مرسوماً يتضمن إقصاء هؤلاء الكتاب إذا لم يسلموا فقال بيدرا ياخوند<sup>(78)</sup> هؤلاء أصحاب دواوين يحفظون الأموال والخراج وليس للسلطان غنى عنهم<sup>(79)</sup> وقد وصلت مكانة بعضهم الى درجة كبيرة من الحظوة والأهمية، بحيث أن أحدهم ويدعى التاج بن سعيد الدولة تزايد تحكّمه في الدولة، إذ أنه لم يكتب لأحد توقيع برزقه أو براتب أو استخدام بوظيفة حتى يضع خط يده عليه<sup>(80)</sup> . فضلاً عما ذكر فإن هذه المهنة بقيت متوارثة بين الأميين لذا أصبحت حكراً عليهم، ويعلق أحد المستشرقين المختصين باسم (دونالد ريتشاردز) على ذلك

بقوله : كثيراً ما كان الكتبة الأقباط في مختلف الدواوين يتعلمون مهنتهم من أحد أعضاء الأسرة، ثم يلتحقون بخدمة أحد الأمراء ويرتقون بارتقائه كلما ابتسم له الحظ، وقد أدى هذا الأسلوب في التدريب والترقي إلى ظهور أسر بكاملها من الكتبة يتقلبون في الوظائف طوال ثلاثة أجيال أو أربعة<sup>(81)</sup>، وهكذا، كما يعتقد هذا المختص، أن عمل هذه الأسر في ميدان الإدارة أظهر لها عداوات كثيرة يعود جزء من أسبابها إلى غيرة العلماء من منافسة عدد كبير من غير المسلمين لهم في مجال الوظائف المهنية، إلا أن العنصر الأشد أهمية في هذه العداوة بحسب رأيه كان مرده إلى خوف هؤلاء العلماء من النفوذ المتزايد لأولئك الموظفين عند طبقة المماليك، إذ كان العلماء يعدون أنفسهم دائماً حماة للعدالة ويسعون عن طريق تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية إلى التخفيف من غلواء النظام<sup>(82)</sup>.

ومن الوظائف الإدارية والمالية الأخرى التي عمل بها الأقباط، هي مسح أراضي الخراج وجباية ضريبة الخراج من تلك الأراضي برفقة بعض الأمراء والموظفين<sup>(83)</sup> كما عملوا في مطاحن لطحن الحبوب وبيعه للمسلمين فضلاً عن استخدامهم لبعض العمال المسلمين للعمل . معهم في مطاحنهم<sup>(84)</sup>، ومهن عامة في الأسواق كبيع المشروبات كالخل<sup>(85)</sup> وغيره فضلاً عن صناعة الخمر واعداده وبيعه<sup>(86)</sup>، كما عملوا في صناعة المفروشات من سعف النخيل، وفي مال و احتاجت البيوت أو مساجد المسلمين لهذه المفروشات فان الأقباط الذين قاموا بحياتها، يقومون بفرشها بأنفسهم في تلك المساجد، وهو ما أثار اعتراض بعض العلماء<sup>(87)</sup>. واستخدم بعض السلاطين المماليك أعداداً منهم كخدم ومربي الحيوانات والعناية بها<sup>(88)</sup>. وعمل بعضهم الآخر في مهن وحرف عامة كالنجارة والبناء<sup>(89)</sup>.

وقد انفردت بعض طوائف و فرق الأقباط بمهن وأعمال أخرى، إما لبراعتهم في ذلك العمل والمهنة، أو بحسب مواقع سكنهم وتجمعاتهم التي تحتم عليهم القيام بذلك، منها مثلاً أن غالبية الأقباط انصب اهتمامهم في النشاط الزراعي التركزههم بشكل كبير في الريف المصري<sup>(90)</sup>، وتركوا تأثيرهم في ذلك، حيث أن التقويم القبطي - في مصر خاصة هو المتبع في أعمال الزراعة وزيادة مناسيب نهر النيل، إذ يعتمد عليه الفلاحون المسلمون أيضاً<sup>(91)</sup>. وتخصص عدد منهم في أعمال الصيرفة بشكل رئيس .

استخدم الاقباط العاملون في الوظائف الحكومية نفوذهم لصالح أبناء طوائفهم ومثلهم، فقد وجه بعض مؤرخي العصر كالنويري والمقريزي وابن تغري بردي اتهامات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى الموظفين الاقباط بالوقوف وراء تطبيق وتنفيذ عملية إعادة مسح الزراعية سنة ٧١٥ هـ وهو ما عرف بـ(الروك الناصري)، الذي كان من نتائجه أن أصبح المجال مفتوحاً أمام الاقباط للإفلات والتهرب من دفع ما بذمتهم من أموال الجوالي . فقد أخرجت من ديوان الخاص السلطاني، وفرقت على الإقطاعات، مما نتج عنه تليناً ونقصاً واضحاً في إيرادات تلك الأموال<sup>(92)</sup> . ويظهر أيضاً أن بعضهم العاملين لدى السلطنة المملوكية قد بلغوا شراً ونفوداً كبيرين نتيجة مزاولتهم لتلك الأعمال، وان ما تظاهروا به من التعاضم والتفاخر، قد جرّ عليهم مشكلات أدت بهم إلى تسهيل مهمة طردهم من وظائفهم من أن إلى آخر، وقد يكون إجراء السلطنة في الطرد أتى إرضاء لمشاعر العامة الساخطين على الاقباط لتمتعهم بالثراء وحياسة الأموال على حساب هؤلاء العامة الذين يرزحون تحت أعباء الضرائب التي تفرض عليهم، أو قد تكون هناك نوع من المنافسة بينهم وبين أقرانهم من طبقة الكتاب المسلمين المحترفين، فكانت ردة فعل هؤلاء الاقباط واضحاً أيضاً، إذ قام عدد منهم بأعمال تخريبية بقصد الإضرار والانتقام، كحوادث الحرائق في القاهرة في السنوات ٦٦٣ هـ ٧٢١ هـ وهذا ما تناولناه بشكل مجمل في المبحث الثالث من هذا البحث .

#### الخاتمة:

كل ما جاء في ثنايا البحث يوضح لنا كل ما يتعلق بالاقباط في مصر، خلال عصر دولة المماليك (٧٨٤-٦٤٨هـ)، من خلال وصف عناصر المجتمع القبطي ومؤسساته الدينية، ومواقف هذه العناصر من السلطنة المملوكية وبالعكس، من حيث مواقف السلطنة والمجتمع الإسلامي المملوكي تجاههم، كل ذلك من أجل تقرير اتجاهات هذا المجتمع وخصوصياته ومن الممكن القول أن الدولة العربية الإسلامية، منذ تأسيسها زمن الرسول (ص) منحت حرية للذميين ضمن إطار ما يُعرف بـ (دار الإسلام، فتمتع هؤلاء بحرياتهم على اختلافها، كحرية العبادة والعمل والعيش مع المسلمين والعمل معهم، فضلاً عن مشاركة بعضهم للبعض الآخر في مناسباته الدينية والاجتماعية، مما يحمل على الاعتقاد أن الشكل العام للعلاقات بين الطرفين سارت على نحو طبيعي، وليس هناك علاقات سيئة، لكن توجد بعض الحالات الشاذة في طبيعة هذه العلاقة بين الطرفين، وهي ما لا يمكن القياس عليها.

كما كان عليهم واجبات وحقوق تؤذيها للإدارات الإسلامية، تتراوح بين الواجبات المستحقة والمستحبة، فالأولى واجبة التنفيذ وعند عدم تنفيذها يلاقي صاحبها الذمي الموت أو أية عقوبة أخرى شديدة، فيما لا تضر المستحبة مخالفتها في حالة عدم الالتزام بها، ولا تخرجه من عقد الذمة، فضلاً عن دفعهم الجزية التي بموجبها يصبح الأميون مواطنين بين المجتمع الإسلامي، أما حقوقهم فتكفل التمتع بالحرية الدينية الواسعة ضمن مجتمع دار الإسلام، وتوجب دفاع المسلمين عنهم في الحروب والأزمات السياسية والعسكرية، أما ما يخص بالشروط العميرية فقد وضح البحث عدم صحتها لأنها غير موجودة عند المؤرخين الأوائل.

إن التنظيمات الداخلية للاقباط في عصر دولة المماليك ظلت من مسؤولية رؤسائهم الدينيين، إلا أن السلطنة المملوكية من جانبها احتفظت بحق أمر تعيين بطاركة القبطي أو رئيس اليهود كل على طائفته، وقد تراعي في بعض الأحيان وجهات نظر هذه الطوائف من خلال تعيين من يختارونه بأنفسهم عن طريق الانتخاب أو الاختيار فيما بينهم، وأيضاً منحت صلاحيات واسعة لرؤساء طوائف أهل الذمة، وهدوا موظفين رسميين لدى هذه السلطنة لهم حقوق وعلمهم واجبات عمل الاقباط في الجوانب الإدارية المملوكية، مما زاد من تمسك السلطنة بخبراتهم ومراكزهم وفيما عدا ذلك عمل بعض الاقباط في الأعمال المختلفة وتركوا أثرهم في هذا المجال كما برزوا في مهنة أخرى التي عرف سجلها عدداً من الأقباط قالوا شهرة واسعة لبراعتهم فيها ولاسيما عند السلاطين والأمراء المماليك.

الهوامش:

- (1) الانطوني، القمص انطونيوس، وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها، ط2، شركة الطباعة المصرية، مصر، 2004، ص10.
- (2) ابن اسحاق، محمد بن يسار (ت 151 هـ)، سيرة ابن اسحاق، تحقيق احمد فريد، ط1، ج1، دار الكتب العلمية، القاهرة، دت. ص73.
- (3) المقرئ، نفي الدين (ت 845هـ-1441م)، تاريخ الاقباط المعروف بالقول الابريزي للعلامة المقرئ، دراسة وتحقيق، عبد المجيد ذياب، القاهرة، 1995، ص17 و ص18.
- (4) وصيف شاه، ابراهيم (ت 599 هـ)، مختصر عجائب الدنيا، تحقيق، سيد كسروي حسين، ط1، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص34.
- (5) الانطوني، القمص انطونيوس، وطنية الكنيسة، ص10.
- (6) المقرئ، تاريخ الاقباط، ص20.

- (7) المقرئزي، المصدر نفسه، ص21.
- (8) أبو يانبي، جان دارك، بطارقة الشرق تاريخ وحضور، ط1، لبنان، 2010، ص44.
- (9) مدحت محمود، مصر القبطية، ط1، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان، مصر، 1998، ص128.
- (10) ابن المقفع، ساويرس (ت القرن العاشر الميلادي)، تاريخ البطارقة، تعليق ميخائيل مكسي اسكندر، القاهرة، 2004، ص6 و ص10.
- (11) ابو سيف يوسف، الاقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987، ص33.
- (12) كامل مراد، حضارة مصر في العصر القبطي، مطبعة العالم العربي، القاهرة، (د.ت)، ص28.
- (13) اليعاقبة: يطلق عليهم مذهب (الطبيعة الواحدة) وهم اتباع (ديستورس) ثامن بطارقة كنيسة الاسكندرية في اواسط القرن الخامس الميلادي والذي يؤمن بأن السيد المسيح (عليه السلام) له جوهر واحد وطبيعة واحدة، وسبب تسميتهم باليعاقبة نسبة الى ( يعقوب البردعاني) احد بطارقة كنيسة انطاكية: شحاتة جورج، المسيحية والحضارة العربية، ط2، مصر، 1984، ص31.
- (14) مدحت محمود، مصر القبطية، ص130.
- (15) كامل مراد، حضارة مصر في العصر القبطي، ص23.
- (16) سورة العنكبوت، الآية / ٤٦ .
- (17) سورة المائدة، الآية / ٥ .
- (18) أيلة: مدينة على ساحل بحر القلزم (الأحمر) مما يلي الشام، وقيل هي اخر الحجاز وأول الشام، والمعنى واحد، وهي صغيرة بها زرع يسير، وحينما عقد الرسول (ص) معهم الذمة مع يوحنا بن رؤبة اشترط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٩م، ج ١، ص ٢٩٢ .
- (19) البلاذري، احمد بن جابر بن يحيى (ت ٢٧٩هـ)، فتوح البلدان، تحقيق: رضوان محمد رضوان، طا (القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر ١٩٣٢م)، ص ٧١، ص٧٧
- (20) ابويوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت١٨٢هـ)، كتاب الخراج، ط ٢ (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٥٢هـ)، ص. 71
- (21) ابن عساكر، على بن الحسن الدمشقي (ت ٥٧١هـ)، تهذيب تاريخ دمشق، تهذيب: عبد القادر بدران، ط٢ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩، ج ١، ص ١٧٨ .
- (22) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧م)، ج ٤، ص ٢٤٥ .
- (23) أبو يوسف، الخراج، ص ١٦ .

- (24) ارنولد، السير توماس، الدعوة إلى الإسلام، ترجمة: حسن ابراهيم حسن، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، (١٩٧١م)، ص ٢
- (25) اليعقوبي، احمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب (ت ٢٩٢هـ)، تاريخ اليعقوبي، (بيروت: دار صادر - دار بيروت، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م، ج ٢، ص ٤٦ .
- (26) ابن عساكر، تهذيب تاريخ دمشق، ج ١، ص ٥٦٦
- (27) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٤، ص ٢٤٥ .
- (28) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٣، ص ٦٠٩ .
- (29) البلاذري، فتوح البلدان، ص 192.
- (30) ارنولد، الدعوة إلى الإسلام، ص ٨٨
- (31) بارتولد، ف، تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة: حمزة طاهر، (القاهرة: ١٩٤٢م، ص ١٩)
- (32) فلهوزن، فان، السيادة العربية والشيعية والإسرائيليات في عهد بني أمية، تر: حسن إبراهيم حسن ومحمد زكي إبراهيم، (القاهرة: ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م)، ص 20.
- (33) المرجع نفسه، ص ٢٠ .
- (34) ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٢٥٧هـ / ٨٧٠م)، فتوح مصر وأخبارها، نشرة جازلس نوري، (ليدن مطبعة بريل، ١٩٣٠م)، ص-ص 58-59، ص-ص 73-74 ابن البطريق، سعيد (٣٢٨هـ)، التاريخ المجموع على التصديق والتحقيق، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٠٩م)، ص ٢١ .
- (35) تريتون، ارثر ستانلي أهل الذمة في الاسلام، ترجمة: حسن حبشي، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٩٤، ص ٤٠ .
- (36) المقرئ، تقي الدين احمد (٨٤٥هـ)، خطط للمقرئ، تحقيق، خليل المنصور، ط ٢، دار الكتب العلمية بيروت، ج ٢ ص ٤٩٢
- (37) نسبة إلى الملكانية إحدى فرق النصرانية، أنظر الزيات، حبيب، خزائن الكتب في دمشق، مصر، ١٩٠٣، ص ٦٩-٧٣ من هذه الدراسة .
- (38) تريتون، أهل الذمة، ص ٤١ - ٤٢ .
- (39) ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، طا (بيروت: دار الكتب العلمية، ج ٤، ص ٣٣١ .
- (40) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص 164.
- (41) قاسم، عبدة قاسم، اليهود في مصر، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص ١٥ .
- (42) مجموعة وثائق دير سانت كاترين مرسوم السلطان بيبرس، رقم ١٨، نقلاً عن: عبد اللطيف إبراهيم، في مكتبة سانت كاترين، ص ٢٠٧-٢٠٦ .

- 43 ( مجموعة وثائق دير سانت كاترين: مراسيم السلاطين قطز رقم / ١٧، وقلوون رقم / ٢٢، وبيبرس الجاشتكير رقم / ٣٢، والناصر محمد رقم / ٣٣. نقلا عن عبد اللطيف إبراهيم، في مكتبة دير سانت كاترين، ص ٢١٠.
- 44 ( مجموعة وثائق دير سانت كاترين: مراسيم السلاطين : قلاوون رقم ٤٨، والأشرف خليل رقم / ٢٤ و ٢٥، وحسن رقم / 3، وقطر رقم ١٧، والناصر رقم / ٣٣.
- 45 ( ابن عبد الظاهر الدين (ت: ٥٦٨٩)، تشریف الأيام والعصور، تحقيق: مراد كامل، وزارة الثقافة، مصر، ١٩٨٣، ص ١٢١٨ ابن الفرات، ناصر الدين محمد (٨٠٧هـ)، تاريخ ابن الفرات، تحقيق قسطنطين زريق، ط ٢، بيروت، ٢٠٠١، ج ٧، ص ١٨٥ القلقشندي، احمد بن علي (ت: ٨٢١هـ)، صبح الأعشى تحقيق: حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣، ج ١١، ص ٣٧٩.
- 46 ( القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٣٩١.
- 47 ( المصدر نفسه، ج ١١، ص ٣٩٦.
- 48 ( القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٨٤.
- 49 ( المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٢٨٩.
- 50 ( المصدر نفسه، ج ١١، ص ٨٤.
- 51 ( صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٥.
- 52 ( عرفت بهذا الاسم في عهد الخليفة الفاطمي المعز لدين الله (٣٤١-٣٦٥هـ / ٩٥٢-٩٧٥م) عندما قيم العطاء بين الناس، فجاءت طائفة لأخذ عطايتهم فقبل لهم أن العطاء نقد، فقالوا: رحنا نحن في الباطل، فسموا بالباطلية، وعرفت هذه الحارة بهم. انظر: المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٨.
- 53 ( اليونيني، قطب الدين موسى (٧٢٦هـ)، ذيل مرأة الزمان، تحقيق حمزه عباس، المكتبة العصرية، القاهرة، ١٩٩٣، ج ٢، ص ٣٢٠-٣٢١؛ ابن علي، شافع بن علي بن عباس (ت: ٧٧٣هـ)، حسن المناقب تحقيق: عبد العزيز الخويطر الرياض، ١٩٨٩، ص ٩٧؛ ابن أبي الفضائل، مفضل (ت: ٧٥٩هـ)، النهج السديد، دار سعد الدين، بيروت، ١٩٨٨، ج ١، ص-ص ١٣٦-١٣٥ ابن كثير، أبي الفداء اسماعيل (ت: ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، دار ابن كثير، بيروت، ٢٠٠٤، ج ١٣، ص ١٣٣.
- 54 ( ابن الفرات، تاريخ ابن فرات، ج ٧، ص ٨٥.
- 55 ( المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٨ ومما يروى أن الحريق أثار رعباً بين الناس، إذ يقال أن عقرباً لسعت صبيا حينها، فصاح: النار النار، فهرع والي القاهرة ظاناً أن حريقاً جديداً قد نشب، ومع المبالغة في هذه الرواية فإنها تبين مدى الخوف والرعب الذي سببه الحريق، ابن أبي الفضائل، النهج السديد، ج ١، ص ١٣٤ - ١٣٥.
- 56 ( اليونيني، ذيل مرأة الزمان، ج ٤، ص ٩٢.
- 57 ( اليونيني، ذيل مرأة الزمان، ج ٤، ص-ص 98-99 ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

- 58) الخاصكية : أعظم الأجداد شاناً وأرفعهم قدراً، وأشدّهم إلى السلطان قرباً، وأوفرهم إقطاعاً، ومنهم تؤمر الأمراء رتبة بعد رتبة، أما أعدادهم فيحسب رغبة السلطان من الكثرة والقلّة، وكان لهم في عهد السلطان الناصر محمد مكانة كبيرة لكثرة أعدادهم، بسبب رغبة السلطان بجلهم وشرايهم القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ص ١٥-١٦.
- 59) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٤٩٧ .
- 60) الخطط، ج ٢، ص ص ٤٩٧-٤٩٨ .
- 61) دونالد لتل، اعتناق الاقباط الى الاسلام، ترجمة: حسن حبشي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٥٥٤.
- 62) بيبرس المنصوري، الدوادار (ت ٧٢٥هـ)، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق: دونالد س. ريتشارد، ط 1 (بيروت) ص ٣٥١-٣٥٢؛ اليافعي، مرآة الجنان، ج ٤، ص ٢٣٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٦ : القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ٣٧٨-٣٧٧؛ المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ص 498-499 ابن تغري بردي، ابي المحاسن يوسف (ت: ٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة تحقيق: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣، ج ٨، ص ١١٣٣١٣٢ اسطفان الدويهي (ت ١١١٦هـ)، تاريخ الأزمنة، تحقيق: بطرس فهد، ط ٢ (بيروت)، ص ٢٨٢
- 63) ابن خلدون، عبد الحمين بن محمد (ت: ٨٠٨) تاريخ ابن خلدون، تحقيق: عادل بن سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩، ج ٥، ص ٤١٦؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ٣٧٧-١٣٧٨، المقرئزي، السلوك، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦، ج ١، ف ٣، ص ٩١١ .
- 64) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٦ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ٣٧٧؛ المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٤٩٩، السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩١١؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ١٣٣ : مجهول، تاريخ سلاطين المماليك، نشره: كارل زيتشتين (ليدن)، ص ٨٧ .
- 65) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ٣٧٧؛ المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ١، ص ٩١١؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ١٣٣ .
- 66) المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ٣، ص ١٩١٢ الخطط، ج ٢، ص ٤٩٩ .
- 67) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٤٩٩ : السلوك، ج ١، ق ٣، ص ص ٩١٤-٩١٥ .
- 68) المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ١، ص ٩١٢؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ١٣٤-١٣٥ : مجهول، تاريخ سلاطين المماليك، ص ٨٧-٨٨ .
- 69) المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩١٢ .
- 70) القلقشندي، صبح الأعشى . ج 5، ص ٤٦٠ .
- 71) المقرئزي، المواعظ والاعتبار، ج 2، ص 492 .
- 72) سعد احمد صادق، تاريخ مصر الاجتماعي-الاقتصادي، القاهرة د، ت، ص 447 .
- 73) سلام محمد زغلول، الادب في العصر المملوكي، الدولة الاولى (648هـ- 783هـ) ج 1، القاهرة، د، ت، ص 64 .



- (74) المصدر نفسه، ج 1، ص 64.
- (75) يوسف أبو سيف، الاقباط والقومية العربية، ص 90.
- (76) سعد احمد صادق، تاريخ مصر الاجتماعي - الاقتصادي، القاهرة، من 447-448 .
- (77) المقرئزي، الخطط، ج 2، ص 221 .
- (78) خوند : لقب للدلالة على الاحترام، يطلق على الرجال والنساء على حد سواء بنظر ضيوط، انطوان خليل، الدولة المملوكية - التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري (١٢٩٠-١٤٢٢م)، ط ٢ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢م)، ص ٣٨٢ .
- (79) العيني، بدر الدين محمود (ت: ٨٥٥ هـ)، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، تحقيق : محمد امين، كلية الآداب، القاهرة، ص ١٦٠ .
- (80) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ١، ص ٥٣ .
- (81) الفارس، روبر، الإدارة القبطية في عهد المماليك، أبحاث الندوة الدولية للتاريخ القاهرة، ج 1، ص ٤٩٣ .
- (82) المصدر نفسه، ج ١، ص 4٩٤.
- (83) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ص ٨٦-٨٨ .
- (84) ابن الحاج، ابي عبدالله محمد بن العبدري (ت: ٧٣٧)، الممدخل، تحقيقي وتوفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠، ج 4، ص 164 .
- (85) المصدر نفسه، ج 4، ص ٩٤، ص ١٤٥ .
- (86) ابن الحاج، المدخل، ج 4، ص ٩٤ .
- (87) المصدر نفسه، ج ٢، ص - ص ٢٣٢-٢٣٣ .
- (88) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص - ص ٥٣١-٥٣٢ .
- (89) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٩٨ .
- (90) المقرئزي - الخطط، ج ٢، ص - ص ٥٠٦-٥٠٧ .
- (91) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٢73-٢69 .
- (92) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ١، ص - ص ١٥٣-١٥٤، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١١٠ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٤٣-٤٤ .

## قائمة المصادر والمراجع

## القرآن الكريم

## أولاً: المصادر الأولية

1. ابراهيم وصيف شاه (ت 599هـ) مختصر عجائب الدنيا، تحقيق سيد كسروي حسين، ط1، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
2. ابن أبي الفضائل، مفضل (ت 759هـ) الفهيم السديد، دار سعد الدين للطباعة، بيروت، 1988.
3. ابن الاثير، عز الدين أبو الحسن علي بن ابي الكرم (ت 630هـ) الكامل في التاريخ، تحقيق أبو الفداء عبد الله القاضي، ط1، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
4. ابن أسحاق محمد بن يسار (ت 151هـ) سيرة ابن اسحاق، تحقيق، احمد فريد المزيدي، ط1، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
5. ابن البطريق سعيد (ت 328هـ) التاريخ المجموع على التصديق والتحقيق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1909.
6. ابن تعزى بردي، ابي المحاسن يوسف (ت 874هـ) النجوم الزاهرة في سيدة ملك مصر والقاهرة، تحقيق محمد شمس الدين، ج8، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
7. ابن الحاج أبي عبد الله محمد بن العبدري (ت 737هـ)، المدخل، تحقيق توفيق حمدان، ج4، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002.
8. ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ) تاريخ ابن خلدون، تحقيق، عادل بن سعد، ج5، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
9. ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن (ت 257هـ) فتوح مصر وأخبارها، نشر جازلس توري، مطبعة بريل اليدن، 1930.
10. ابن عبد الظاهر، محي الدين (ت 689هـ) تشریف الايام والعصور، تحقيق مراد كامل، وزارة الثقافة، مصر، 1983.
11. ابن عساكر، علي بن الحسن الدمشقي (ت 571هـ) تهذيب تاريخ دمشق، تهذيب عبد القادر بدران، ط2، ج1، دار المسرة، 1979.
12. ابن علي، شافع بن علي عباس (ت 773هـ) حسن المناقب، تحقيق عبد العزيز الخويطر، الرياض، 1989.
13. ابن الفرات، ناصر الدين محمد (ت 807هـ) تاريخ ابن الفرات، تحقيق قسطنطين زريق، ط2، ج7، بيروت، د.ت.
14. ابن كثير، أبي الفداء اسماعيل (ت 774هـ) البداية والنهاية، ج13، بيروت، 2004.
15. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت 182هـ)، كتاب الاخراج، ط2، المطبعة السلفية، القاهرة، 1322هـ.

16. الحموي، ياقوت، شهاب الدين ابو عبد الله الرومي (ت 626هـ) معجم البلدان، ج 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1979.
  17. الدويهي، أسطفان (ت 116هـ) تاريخ الازمنة، تحقيق بطرس فهد، ط2، بيروت، د.ت.
  18. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ) تاريخ الرسل والملوك، تحقيق، محمود أبو الفضل ابراهيم، ط2، ج4، دار المعارف، القاهرة، 1967.
  19. العيني، بدر الدين محمود (ت 855هـ) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق محمد أمين، ج2، ق1، القاهرة، 1965.
  20. القلقشندي، احمد بن علي (ت 821هـ) صبح الاعشى في صناعة الانشاء، تحقيق حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
  21. المقرئ، تقي الدين احمد (ت 845هـ) الخطط المقرئية، تحقيق، خليل المنصور، ط2، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
  22. تاريخ الاقباط المعروف بالقول الابريزي، دراسة وتحقيق، عبد المجيد ذياب، القاهرة، 1995.
  23. المنصوري، بيبيرس الدوادار (ت 725هـ) زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق: دونالدس، ريتشارد، ط1، بيروت، د.ت.
  24. اليعقوبي، احمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب (ت 292هـ) تاريخ اليعقوبي، ج2، دار صادرة بيروت، 1960.
  25. اليونيني، قطب الدين موسى (ت 726هـ) ذيل مرآة الزمان، تحقيق حمزة عباس، ج2، المكتبة العصرية، القاهرة، 1993.
- ثانياً: المراجع الحديثة
1. أرنولد السيرتوماس، الدعوة الى الاسلام، ترجمة حسن ابراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1971.
  2. أبو يانعي، جان دارك، بطاركة الشرق وتاريخ حضور، ط1، لبنان، 2010.
  3. الأنطوني، القمص انطونيوس، وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها، ط2، شركة الطباعة المصرية، القاهرة، 2004.
  4. بارتولد، ف، تاريخ الحضارة الاسلامية، ترجمة حمزة طاهر، القاهرة، 1942.
  5. ترتون، آرثر ستانلي، أهل الذمة في الاسلام، ترجمة حسن حبشي، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1994.
  6. دونالد، لتل، اعتناق الاقباط للاسلام، ترجمة حسن حبشي، القاهرة، 1997.
  7. الزيات، حبيب، خزائن الكتب في دمشق، دمشق، 1903.
  8. سعد احمد صادق، تاريخ مصر الاجتماعي، القاهرة، 1980.
  9. ضومط انطوان خليل، الدولة المملوكية-التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري (1290-1422م)، ط2، بيروت، 1982.

10. الفارس، روبيير، الادارة القبطية في عهد المماليك، ج1، ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، د.ت.
11. فلهاوزن، السيادة العربية والشيعية والاسرائيليات في عهد بني امية، ترجمة، حسن ابراهيم حسن، القاهرة، 1933.
12. قاسم عبده قاسم، اليهود في مصر، دار المعارف، مصر، د.ت.
13. كامل مراد، حضارة مصر في العصر القبطي، مطبعة العالم العربي، القاهرة، د.ت.
14. مدحت محمود، مصر القبطية، ط1، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان، مصر، 1998.
15. اليوسف أبوسيف، الاقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987.

## Copts of Egypt in the Mamluk era

Assist Prof Dr. Zainab Hatem Razzouqi

College of Arts

Al-Mustansiriya University

[dr.zn.2012@uomustansiriya.edu.iq](mailto:dr.zn.2012@uomustansiriya.edu.iq)

**Key Word:** Introductory words: Copts, Egypt, Arabs, Mamluks.

### Summary:

The Copts are considered the original inhabitants of Egypt, who had their origins, customs, and traditions before the days of the Islamic conquest of this country. Muslim leaders dealt with them according to the environment in which they lived and their position on the Islamic religion with regard to matters of tribute and providing them with protection..